

الميزانية المصرفية في إطار النظام المحاسبي المالي البنكي: دراسة حالة بنك PNB Paribas الجزائر

The balance sheet of banks in the context of Algerian banking accounting system: a case study of BNP Paribas El Djazair

سهيلة بوعمامة¹، محمد روازقي² / Bouamama Souheila¹ Rouazgui Mohamed²¹ جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، Bouamama.sou@gmail.com² جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، Mohamed.rouazgui@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/08

تاريخ القبول: 2021/06/01

تاريخ الاستلام: 2021/03/02

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز بعض خصوصيات المحاسبة المصرفية المتعلقة بميزانية البنوك التجارية. حيث يحاول المقال في مرحلة أولى تقديم موجز لأهم متطلبات النظام المحاسبي البنكي المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تبين الخصائص التي تنفرد بها الميزانية المصرفية. في مرحلة ثانية، يقدم المقال دراسة حالة بنك PNB Paribas الجزائر والتي ترمي إلى توضيح أهم الخصوصيات الموجودة في ميزانية البنك فيما يخص الإفصاح أو القياس. هذه الخصوصيات المحاسبية المتمثلة أساساً في الترتيب المعكوس لعناصر الأصول والخصوم وعدم التماثل في آجالها وتعدد حسابات التسوية المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي و وجود قواعد ومبادئ تقييم مكيفة يمكن تفسيرها أساساً بالدور المنوط بالمؤسسة المصرفية في الاقتصاد الوطني وكذا مختلف القيود التي تفرض عليها من قبل الهيئات الوصية.

كلمات مفتاحية: الميزانية المصرفية؛ النظام المحاسبي البنكي؛ الخصوصيات المحاسبية المصرفية.

تصنيف JEL: M41; G21

Abstract : The purpose of this article is to emphasize a number of accounting specificities regarding balance sheet of commercial banks. Firstly, a quick presentation of the main provisions of the Banking Financial Accounting System on the subject, highlights the singular characteristics of the bank balance sheet. Secondly, a study of the PNB Paribas bank (Algeria), shows specificities of presentation and evaluation on its balance sheet. These accounting features, which are essentially an inverted and asymmetrical classification of assets and liabilities, the multiplicity of accruals and deferrals related to banking activity, and the existence of adapted valuation rules and principles, are justified by the role assigned to the banking institution in the national economy, as well as by various constraints imposed by the supervisory bodies

Keywords: bank's balance sheet; Banking Financial Accounting System; banking accounting specificities.

Jel Classification Codes: M41; G21

Résumé:

L'objet de cet article est de mettre en évidence un certain nombre de spécificités comptables au niveau du bilan des banques commerciales. En premier lieu, une présentation succincte des principales dispositions du Système Comptable Bancaire, reprends les caractéristiques singulières du bilan bancaire. En second lieu, une étude de la banque PNB Paribas (Algérie), montre des spécificités de présentation et d'évaluation de son bilan. Ces particularités comptables, que sont essentiellement: une classification inversée et asymétrique des actifs et des passifs, une multiplicité de comptes de régularisations propres à l'activité bancaire et l'existence de règles et de principes d'évaluation adaptés, sont justifiées par le rôle assigné à l'institution bancaire dans l'économie nationale, ainsi que par diverses contraintes imposées par les autorités de tutelle.

Mots clés : bilan de la banque; système comptable bancaire; spécificités de la comptabilité bancaire.

Codes de Classification Jel: M41; G21

1. مقدمة:

تؤدي البنوك ومؤسسات الإقراض دورا مهما في النشاط الاقتصادي لكل البلدان مهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي. هذا الدور يتمثل أساسا في الوساطة المالية بين الأعوان ذوو العجز والأعوان ذوو الفائض في التمويل. تقود تلك الوساطة إلى مفهوم اقتصادي يسمى بعملية خلق النقود. ومن هنا يتبين الدور المركزي الذي تلعبه المحاسبة المصرفية، باعتبارها الأداة الوحيدة التي تسمح بالتعبير عن عملية خلق النقود من جهة والكفيلة بمتابعتها من جهة الأخرى.

على غرار المؤسسات الاقتصادية الأخرى، تقوم المؤسسات المصرفية في الجزائر بإعداد ونشر بيانات مالية في إطار عملية الإفصاح التي تقوم بها تلبية لمختلف احتياجات المتعاملين. وتحقيقا لهذه الغاية ، وجب عليها الامتثال لمجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية التي تستند بشكل أساسي منذ 2009 إلى النظام المحاسبي المالي البنكي الصادر عن بنك الجزائر.

بالإضافة إلى القواعد المحاسبية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم المالية، تخضع البنوك ومؤسسات الإقراض باعتبارها مؤسسات حساسة في النشاط الاقتصادي، إلى مجموعة من القواعد التحوطية بهدف تحديد المعلومات الواجب إعدادها بشكل دوري إلى الجهات الوصية (البنك المركزي) التي من شأنها ممارسة الرقابة الضرورية التي تضمن استمرارية واستقرار النظام المصرفي ككل. لكن بغض النظر عن كل هذه المعلومات ذات الطابع الكلي تحتفظ القوائم المالية للبنوك ومؤسسات الإقراض بمجموعة من الخصوصيات المحاسبية إذا ما قورنت بالمؤسسات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي أو التجاري.

توفر البنوك ومؤسسات الإقراض من حيث طبيعة النشاط الذي تمارسه مجالا ثريا لدراسة المحاسبة، ذلك أن الخصوصيات العديدة على مستوى المحاسبة المالية التي يسعى هذا البحث لإبراز أهمها تتجلى في طرق اعتراف وقياس خاصة كما قد تأخذ أشكالا معينة في ميدان الإفصاح. ونظرا لاتساع الموضوع وتشعبه، سيحاول هذا البحث التركيز على الخصوصيات المحاسبية لقائمة مالية مهمة هي الميزانية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية:

ما هي أهم الخصوصيات المحاسبية لميزانية المؤسسة المصرفية في إطار النظام المحاسبي البنكي؟

في إطار هذه الإشكالية، نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: طبيعة القطاع المصرفي وخصوصيته تتطلب وجود إطار محاسبي مستقل.

الفرضية الثانية: تنعكس طبيعة النشاط المصرفي محاسبيا على شكل ومضمون الميزانية للبنوك التجارية.

الفرضية الثالثة: تقوم الميزانية المصرفية على العكس من ميزانية المؤسسة الاقتصادية على تصور مختلف للأصول والخصوم.

ترمي هذه الورقة إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- إعطاء لمحة وجيزة عن النظام المحاسبي المالي البنكي الصادر في سنة 2009.
- إبراز أهم الخصوصيات المحاسبية على مستوى ميزانية المؤسسة المصرفية (النموذج المقترح من قبل النظام المحاسبي البنكي).

- توضيح أهم عناصر الميزانية المصرفية لبنك PNB Paribas.

للإجابة على الإشكالية السابقة وعملا على تحقيق أهداف هذا البحث نقوم بإتباع الخطة التالية:

- دور البنوك وأهمية المحاسبة البنكية.
- مخطط الحسابات حسب النظام المحاسبي البنكي.
- عرض الميزانية المصرفية حسب النظام المحاسبي البنكي.
- مكانة الأدوات المالية في النظام المحاسبي البنكي وأهمية القياس بالقيمة العادلة
- عرض ميزانية PNB Paribas لتوضيح خصوصيات المحاسبة المصرفية.

2. دور البنوك وأهمية المحاسبة البنكية :

يحصل الاقتصاد على التمويل اللازم من خلال اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية أو المرور عبر البنوك، ففي الأسواق المالية يلتقي بشكل مباشر أصحاب الفائض في التمويل مع أصحاب العجز لإصدار والاكتتاب في الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات.

أما في حالة الوساطة المالية، فتتعامل البنوك بشكل منفصل مع كل طرف على حدا، حيث تحصل على الأموال من أصحاب الفائض وتعيد منحها لأصحاب العجز في شكل قروض، وتكون البنوك في هذه الحالة المسؤول الوحيد عن المخاطر المترتبة عن عملية الإقراض، ونظرا لدورها وأثرها الفعال في رفاهية أو تدني الاقتصادات فهي خاضعة عموما لسلطة الدول والحكومات.

تختلف البنوك عن باقي المؤسسات الأخرى في شكلها القانوني، تنظيمها، إيراداتها وإستراتيجيتها، ويتلخص نشاط مؤسسات الإقراض في جملة من العمليات التي تقوم بها بشكل اعتيادي والتي تعد من اختصاص هذه الأخيرة دون غيرها ومن أهمها (Karyotis، 2017):

استقبال الودائع من الجمهور (الادخار العام)، أي الأموال التي يودعها الغير والتي يحق للبنك استخدامها بشكل يخدم مصلحته. هذه الأموال يتم تسديدها لأصحابها في الآجال المحددة.

منح القروض والتي يقصد بها كل الأموال التي يضعها البنك تحت تصرف أصحابها مهما اختلفت أشكالها وصيغها: قروض عادية، اعتمادات، قروض في إطار تمويل إيجاري، قروض استهلاكية..

خدمات الدفع، المتضمنة إتاحة وإدارة وسائل الدفع مهما كان نوعها لفئة واسعة من المستخدمين.

إصدار و/أو اقتناء الأوراق المالية في إطار ما يسمى بوساطة السوق.

والكثير من العمليات الأخرى المرتبطة بالعمليات المصرفية وحتى الهندسة المالية وإدارة الأصول والمخاطر...

يتمثل دور الوساطة الذي يؤديه البنك في شكلين أساسيين هما (Soichot و Deschamps، 2002): وساطة الميزانية (الدور التقليدي) من خلال استقبال الودائع وتقديم مختلف القروض ووساطة السوق (نتيجة لتزايد دور الأسواق المالية) من خلال إصدار واقتناء الأوراق والأدوات المالية في إطار السوق المالي. أما دور تقديم الخدمات فيأخذ أشكالا عديدة لعل من أهمها: تقديم الاستشارات لمختلف المتعاملين الاقتصاديين في مجال الهندسة المالية أو في مجالات مشابهة لها بالإضافة إلى إدارة وسائل الدفع وخدمات الصرف والخدمات الأخرى.

يعتبر القطاع البنكي من بين القطاعات الاقتصادية الحساسة في كل بلد، ولذلك فإنه يخضع لتشريع مكثف يهدف إلى حمايته وتعزيز مكانته. وهذا ما يمنح المحاسبة في المجال المصرفي دورا بالغ الأهمية لسببين أساسيين:

■ أن البنوك عبارة عن كيانات خاضعة للقوانين وخاصة القانون التجاري، الذي يفرض عليها مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية السنوية كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

■ أن البنوك باعتبارها مؤسسات للإقراض تندرج في إطار سياسة نقدية ومالية معينة يسهر على متابعتها البنك المركزي وهيئات الضبط المختلفة. مما يفرض عليها إنتاج معلومات وتقارير دقيقة ومحددة في اتجاه السلطات المراقبة لتتمكن هذه الأخيرة من ممارسة الوقاية أو ما يسمى بقواعد الحيطة العامة

ونظرا لخصوصيات النشاط البنكي، فإن المعايير المطبقة على البنوك تنص على اعتماد قواعد مكيفة لتقييم عمليات الإقراض وعمليات السوق. تركز المحاسبة البنكية على غرار المحاسبة المالية على مجموعة من المبادئ: استمرارية الطرق، الحيطة والحذر، استقلالية الدورات، عدم المقاصة، الأهمية النسبية. إن المبادئ المحاسبية المعمول بها في القطاع البنكي هي

نفسها المبادئ المعرفة في إطار النظام المحاسبي المالي العام الخاص بكل المؤسسات، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ذكر خاصيتين تميزها عن هذه المؤسسات وهو ما يتعلق بمبديي محاسبة القصد واستخدام القيمة العادلة (Ogien, 2016).

■ إن مبدأ محاسبة القصد هو مبدأ محاسبي يخص البنوك بشكل كبير، فعلى نقيض مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، فإن هذا المبدأ يؤخذ بعين الاعتبار الهدف من عملية معينة فتصنيف الأدوات المالية مثلا والمعالجة المحاسبية لها يستند أساسا إلى النية من وراء امتلاك تلك الأدوات.

■ يستوجب مبدأ محاسبة القصد اللجوء إلى التسجيل المحاسبي بقيمة السوق بشكل كبير في مجال المحاسبة البنكية، حيث يتم تقييم أصل محل التفاوض في السوق بالقيمة المثبتة أثناء الإقفال المحاسبي، على عكس مبدأ التكلفة التاريخية الذي يحتفظ بالقيمة المثبتة أثناء دخول الأصل في ذمة المؤسسة، وتطبيق المعايير الدولية (IFRS) فقد امتد إلى مجموع الأصول بمسمى القيمة العادلة.

تميز المحاسبة البنكية بين النظام الداخلي والخارجي (Bourdeaux, De Coussèrgues, و Pérán, 2017). ففي النظام الداخلي تتمتع البنوك بحرية مطلقة في تنظيمها المشترك على مخطط حساباتها، الملفات الآلية، إجراءات حجز المعلومات، أما النظام الخارجي، فيخضع للمعايير ويتضمن مجموع الوثائق الشاملة المنشورة لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية دون هيئات الوصاية، والوثائق الدورية الموجهة للهيئات الوصية والمتضمنة للوضعية الدورية وإحصائيات البنك المركزي.

3. مخطط الحسابات حسب النظام المحاسبي البنكي :

ألزم النظام المحاسبي المالي (القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، 2007) كل كيان بإعداد مخطط حسابات واحد على الأقل يكون ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجاته إلى الإعلام الخاص بالتسيير. والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية. وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى مجموعة (أو صنف)، حيث توجد فئتان من أصناف الحسابات هما: مجموعات حسابات الوضعية ومجموعات حسابات التسيير. وتقسم كل مجموعة إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

تشكل خلاصة مخطط الحسابات البنكي (النظام رقم 04-09 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 ، يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، 2009) الذي يمثل بالنسبة لكل مجموعة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع المؤسسات الخاضعة (البنوك و المؤسسات المالية) أيا كان حجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها. ويمكن للكيانات الخاضعة ضمن هذا الإطار فتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقرح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر. توزع العمليات المتعلقة بميزانية البنك في خمسة أصناف (من 1 إلى 5)، والجدول رقم 01 يلخص مدونة الحسابات ذات رقمين بالنسبة للميزانية المصرفية في إطار النظام المحاسبي البنكي.

الجدول 1: مدونة حسابات الميزانية المصرفية وفق النظام المحاسبي البنكي

حسابات الميزانية				
الصنف الأول	الصنف الثاني	الصنف الثالث	الصنف الرابع	الصنف الخامس
حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف	حسابات العمليات مع الزبائن	حسابات الحافظة-سندات وحسابات التسوية	حسابات القيم الثابتة	رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة
10 الصندوق	20 قروض للزبائن	30 عمليات على السندات	40 سلفيات تابعة	50 نواتج وأعباء مؤجلة-خارج دورة الاستغلال
11 البنوك المركزية- الخزينة العمومية-مراكز الصكوك الريدية	22 حسابات الزبائن	31 أدوات شرطية	41 حصص في المؤسسات المرتبطة، سندات مساهمة وسندات نشاط الحافظة	51 مؤونات المخاطر والأعباء

12 الحسابات العادية	23 سلفيات واقتراضات	32 قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها	42 القيم الثابتة المادية وغير المادية	52 مؤونات منظمة
13 حسابات السلفيات والاقتراضات	24 قيم مستلمة على سبيل الأمانة	33 ديون مكونة من سندات	44 الإيجار البسيط	53 ديون تابعة
14 قيم مستلمة على سبيل الأمانة	25 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة	34 مدينون ودائنون متنوعون	45 مخصصات الفروع في الخارج	54 أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
15 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة	26 قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة	35 استخدامات متنوعة	46 خسائر القيم على القيم الثابتة	55 علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطات
16 قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة	28 ديون مشكوك فيها	36 حسابات انتقالية وحسابات تسوية	47 اهتلاكات	56 رأس المال
17 عمليات داخلية في الشبكة	29 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها	37 حسابات الربط	48 ديون مشكوك فيها	58 ترحيل من جديد
18 ديون مشكوك فيها		38 ديون مشكوك فيها	49 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها	59 نتيجة الدورة
19 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها		39 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النظام المحاسبي البنكي لسنة 2009.

يطبق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التجارية والصناعية ويقسم مخططة المحاسبي إلى سبع مجموعات، في حين يضم المخطط البنكي ثمان مجموعات، أما حسابات التسيير فهي مشتركة. الجدول رقم 02 يوضح الاختلافات بينهما.

الجدول 2: مخطط الحسابات للنظامين المالي والبنكي

المجموعة	النظام المحاسبي المالي (2007)	النظام المحاسبي البنكي (2009)
الأولى	الأموال الدائمة	عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك
الثانية	التثبيات	العمليات مع الزبائن
الثالثة	المخزون	عمليات الحافظة
الرابعة	حسابات الغير	التثبيات
الخامسة	الحسابات المالية	الأموال الخاصة والعمليات المماثلة
السادسة	الأعباء	الأعباء
السابعة	النواتج	النواتج
الثامنة	غير موجود	خارج الميزانية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النظامين المحاسبي المالي والبنكي

حيث يمكن ملاحظة الفروق الأساسية بين المخططين كما يلي:

- وجود حسابات خارج الميزانية: تحصى المؤسسات البنكية مجموع تعدياتها داخل المخطط البنكي في المجموعة التاسعة، تكتسي هذه الحسابات أهمية خاصة بالنظر إلى التعديلات الكثيرة التي يتحملها البنك يوميا (Formagne، 2018) وأهمية عمليات العملة الصعبة والسندات المالية، كما أن حسابات خارج الميزانية هي مهمة كونها تدخل في حساب الكثير من النسب التحوطية. يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، فتكون معطاة أو متلقاة.

- تعدد العمليات التي تقوم بها البنوك في مجال الأسواق المالية (وساطة السوق) أو ما يطلق عليه بشكل أوسع عمليات الحافظة يستدعى وجود مجموعة بكاملها في الميزانية البنكية هي المجموعة الثالثة. هذه الأخيرة لها وزن مماثل لمجموع المخزونات في المؤسسات التي لها نشاط تجاري أو صناعي.
- المجموعة الخامسة تخصص للأموال الخاصة والعمليات المماثلة وهي تختلف من حيث تركيبها عن المجموعة الأولى التي تخصص للأموال الدائمة بالنسبة للمؤسسات التجارية والصناعية في إطار النظام المحاسبي المالي (2007).

4. عرض الميزانية المصرفية حسب النظام المحاسبي البنكي

تعتبر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي البنكي (النظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، يتضمن إعداد الكشف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، 2009)، نتاجا لمعالجة العديد من المعلومات التي تتطلب أعمالا للتبسيط، الشمولية والهيكلية. تجمع هذه المعلومات، تحليل، تفسير، تلخيص وتهيكيل من خلال تجميع ممثل داخل القوائم المالية على شكل خانات ومجاميع حسب مبدأ الأهمية النسبية، والموازنة بين المنافع التي يمنحها للمستعملين والتكاليف المحتملة من أجل ذلك. ولقد ألزم النظام المحاسبي البنكي الكيانات الخاضعة بإعداد ست قوائم مالية إجبارية تتمثل فيما يلي:

- الميزانية؛
 - خارج الميزانية؛
 - جدول حسابات النتائج؛
 - جدول سيولة (تدفقات) الخزينة؛
 - جدول تغير الأموال الخاصة؛
 - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للقوائم السابقة
- وبهذا يكون النظام المحاسبي البنكي قد أضاف قائمة لم تكن معروفة في النظام المحاسبي المالي هي قائمة خارج-الميزانية، هذه الأخيرة تعد خصوصية إضافية نظرا لأهمية العمليات التي تشتملها بالنسبة للمؤسسات المصرفية. وتضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المؤسسة المصرفية الخاضعة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية. ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يتم نشرها. كما يجب تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح مثلما هو موضح في النظام المحاسبي المالي.

يلزم النظام المحاسبي المالي أيضا، عرض القوائم المالية بالعملة المحلية مع إمكانية التعبير عن المبالغ بألف وحدة نقدية. كما يجب أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وإذا حدث أي تغيير في طرق العرض أو التقييم مقارنة بالسنة السابقة، من الضروري تكييف مبالغ السنة السابقة لتصبح قابلة للمقارنة. وإذا لم تتوفر قابلية المقارنة (بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر) من الضروري توضيح إعادة ترتيب أو تعديلات المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في ملحق القوائم المالية.

تعرض الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم. ويجب أن تبرز بصورة منفصلة على الأقل مجموعة من الفصول عندما توجد عمليات تتعلق بها، ويمكن أن نلاحظ من خلال شكل مبسط للميزانية البنكية (الجدول رقم 03) أن العمليات الرئيسية البنكية تتوزع حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات (Formagne, Charréron, و Grillet-Brossier، 2018) : عمليات الخزينة وما بين البنوك، العمليات مع الزبائن وعمليات الحافظة، أما باقي بنود الميزانية فهي متشابهة مع باقي المؤسسات الاقتصادية.

الجدول 3: نموذج مبسط للميزانية المصرفية

الأصول	الخصوم
المجموعة الأولى: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك	المجموعة الأولى: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك
المجموعة الثانية: حسابات العمليات مع الزبائن	المجموعة الثانية: حسابات العمليات مع الزبائن
المجموعة الثالثة: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية	المجموعة الثالثة: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية
المجموعة الرابعة: التثبيات	المجموعة الخامسة: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج الميزانية المصرفية للنظام المحاسبي البنكي

من خلال الجدول المذكور يمكن ملاحظة الخصوصيات التالية:

- وجود تناظر للمجموعات الأولى والثانية والثالثة في جهتي الأصول والخصوم للميزانية. يبين هذا التناظر في الحسابات طبيعة النشاط المصرفي المتمثل في الوساطة المالية (المجموعة الثانية والثالثة) وعلاقة البنك بالنظام المصرفي: البنك المركزي والبنوك الأخرى (المجموعة الأولى).
 - أهمية السيولة بالنسبة للمؤسسة المصرفية التي تظهر من خلال عرض معكوس للحسابات (inversé): على عكس المؤسسة الصناعية أو التجارية أين تكون حسابات رؤوس الأموال (مجموعة 1) والتثبيات (مجموعة 2) في أعلى الميزانية. في البنك عمليات ما بين البنوك (مجموعة 1) وعمليات الزبائن (مجموعة 2) هي التي تحتل صدارة الميزانية.
 - غياب المخزون في المؤسسة المصرفية يفسر تخصيص المجموعة الثالثة لعمليات مهمة بالنسبة لها تتمثل أساسا في عمليات الحافظة أو حسابات التسوية.
 - المجموعات المهمة في ميزانية البنك هي المجموعات رقم 1 و 2 و 3، أما المجموعات الأقل أهمية هي المجموعة الرابعة والخامسة المخصصتين على التوالي للتثبيات والأموال الخاصة والتي نجدها في أسفل الميزانية.
- وقد أورد النظام المحاسبي البنكي نموذجا قاعديا للميزانية المصرفية يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 04

جدول 4: نموذج الميزانية حسب النظام المحاسبي البنكي

الأصول (البند مرقمة من 1 إلى 15)	الدورة	الخصوم (البند مرقمة من 1 إلى 19)	الدورة	المرحلة	الدورة
1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11

12	العقارات الموظفة	12	ديون تابعة
13	الأصول الثابتة المادية	13	رأس المال
14	الأصول الثابتة غير المادية (المعنوية)	14	علاوات مرتبطة برأس المال
15	فارق الحياة (شهرة المحل)	15	احتياطات
		16	فارق التقييم
		17	فارق إعادة التقييم
		18	ترحيل من جديد (+/-)
		19	نتيجة السنة المالية (+/-)
			مجموع الخصوم
	مجموع الأصول		

المصدر: النظام المحاسبي البنكي لسنة 2009

5. مكانة الأدوات المالية في النظام المحاسبي البنكي وأهمية القياس بالقيمة العادلة

تحتل الأدوات المالية بمختلف تصنيفاتها مكانة كبيرة في ميزانية البنك من حيث عدد البنود ومن حيث ما تمثله قيمة هذه البنود في الميزانية. قبل الحديث عن تصنيفات الأدوات المالية في إطار النظام المحاسبي البنكي، لا بد من التذكير بالسياق الدولي المرتبط بظهور المعيار الدولي ias39 وبروز مسألة القياس بالقيمة العادلة.

لقد أحدثت المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية جدلا كبيرا خلال تطويرها، وذلك لأنها استغنت عن الأساليب التقليدية وانتقلت إلى التفكير بشكل مختلف بخصوص الأصول والخصوم. حيث يتمثل التصور المثالي للملائمة في القياس في نهاية المطاف بضرورة قياس كل الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة في كل تاريخ محاسبي مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة كأرباح أو خسائر للدورة. ولبلوغ هذا التصور من التكلفة التاريخية كنقطة بداية، تطلب الأمر وقتا طويلا، خاصة في ظل غياب قيمة سوقية سهلة التحديد للأصول والالتزامات (Caudal، 2016).

يحدد المعيار ias 39 مبادئ الاعتراف والقياس بالنسبة للأصول والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع عناصر غير مالية (مثل السلع). أما العرض فيتناوله المعيار ias 32. يتم قياس الأصول والالتزامات المالية المحتفظ بها بتاريخ إعداد الميزانية حسب قواعد حددها المعيار ias 39 وأحد هذه القواعد هي "القيمة العادلة" التي تظهر في الميزانية، ويتم الاعتراف بالتغيرات التي تحدث فيها كأرباح أو خسائر للدورة أو كتغيرات في حقوق الملكية. وهذا يعني أن المعيار ias 39 يمكن أن يسبب تغيرات هامة في شكل ومحتوى الميزانية وقائمة الدخل مقارنة بالطريقة التقليدية للمحاسبة باعتماد التكلفة التاريخية. (Raffournier، 2006)

يحدد المعيار بشكل خاص قواعد الاعتراف والقياس للمشتقات. وكأمثلة عنها: مبادلة معدل الفائدة، مبادلة العملات، مستقبلات العملة، العقود الآجلة للعملة، مستقبلات السلع، والعقود الآجلة للسلع. حيث أن المشتقات هي عبارة عن أدوات أو عقود مالية لها ثلاث خصائص: تتغير قيمتها استجابة لتغيرات معدل الفائدة، أو سعر السلع، أو سعر تحويل العملة الأجنبية، أو سعر الأوراق المالية (السهم)، أو بعض المتغيرات الأساسية الأخرى؛ لا تتطلب أي استثمار أولي أو تنطوي على استثمار أولي صغير نسبيا؛ تتم تسويتها في المستقبل.

هذه الخصائص الثلاث تجعل المشتقات ذات مخاطر، وعلى المؤسسات المصرفية التي تستخدم مثل هذه المشتقات أن تكون على دراية بالمخاطر التي تنطوي عليها.

حدد المعيار ias39 أربع أصناف للأدوات المالية هي:

✓ الأصل أو الالتزام (الخصم) المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يطبق هذا الوصف على أصل أو التزام مالي تم الاحتفاظ به لأغراض التعامل؛

✓ استثمارات محتفظ بها حتى استحقاقها: هي أصول أو التزامات مالية غير مشتقة تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى أجل استحقاقها؛

✓ القروض والذمم المدينة: هي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة ليست مدرجة في سوق نشطة؛

✓ أصول مالية متاحة للبيع: هي أصول مالية غير مشتقة متاحة للبيع وغير مصنفة ضمن الأصناف الثلاثة السابقة.

يقدم المعيار تعريفات لقواعد القياس، حيث أن القيمة العادلة هي: المبلغ الذي يمكن به استبدال الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعين وراغبين في التبادل في ظروف المنافسة العادية. أما التكلفة المتهلكة فهي مبلغ الاعتراف الأولي (عادة التكلفة) مطروح منه التسديدات الرئيسية مضافا إلى ذلك أو مخصوم منه الإطفاء التراكمي الناتج عن الفائدة المخصصة، مخصوم منه أي تخفيض خاص بانخفاض القيمة أو عدم إمكانية التحصيل:

معدل الفائدة الفعلي: هو معدل خصم المدفوعات والمقبوضات المستقبلية إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. طريقة معدل الفائدة الفعلي تستخدم إذا لإطفاء الأصل أو الالتزام.

ترتبط القواعد المطبقة في قياس الأدوات المالية والاعتراف عن الربح أو الخسارة بنوع الأداة المالية كما هو موضح في الجدول رقم (5) الذي يبين مختلف الأصناف مع تعريفاتها في المعيار الدولي 39 IAS وفي النظام المحاسبي البنكي.

الجدول 5: أصناف الأدوات المالية وقياسها حسب المعيار الدولي 39 IAS والنظام المحاسبي المالي البنكي

التقييم اللاحق	التقييم الأولي	النظام المحاسبي البنكي		IAS 39	
		التعريف	رقم البند (الميزانية)	التعريف	الفئة
التكلفة المهتلكة	القيمة العادلة	هي الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية وتستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.	6-أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	هي سندات ذات عائد ثابت لا يمكن التنازل عنها قبل استحقاقها	أصول مملوكة لغاية استحقاقها
التكلفة المهتلكة	القيمة العادلة	تشتمل على مجموع القروض والحسابات الدائنة بما فيها المستحقات التابعة على المؤسسات المالية التي تمت حيازتها بموجب العمليات المصرفية، كما تشتمل على الحسابات الدائنة على الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار- التمويل.	4-قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية	أصول غير مدرجة في السوق المالي لها استحقاق محدد.	قروض ومدينون
		هي أصول مالية تشتمل على مجموع السلفيات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية وكذا على الحقوق المحازة من جراء عمليات الإيجار-التمويل.	5-قروض وحسابات دائنة على الزبائن		
القيمة العادلة من خلال النتيجة	القيمة العادلة	هي الأصول المالية المكتسبة لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير، ويقتصر معيار هذا التصنيف على نية الشراء وإعادة البيع في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق.	2-أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	أدوات مالية يتم حيازتها لإعادة بيعها وتحقيق عائد في الأجل القصير	أصول بالقيمة العادلة من خلال النتيجة
القيمة العادلة من خلال الأموال الخاصة	القيمة العادلة	هي الأصول المالية التي لم يتم إدراجها في الأصناف السابقة.	3-أصول مالية جاهزة للبيع	أصول لا تدخل في الفئات الثلاثة السابقة	أصول متاحة للبيع
التكلفة المهتلكة	القيمة العادلة	تم تعريفها حسب النظام المحاسبي البنكي ولكنها لم تصنف على أنها خصوم مالية في الميزانية	البند 2، 3 و 4 (البند 4 حسب الحالة)	خصوم غير مدرجة لها استحقاق محدد أو خصوم يتم حيازتها إلى غاية استحقاقها	ديون

القيمة العادلة	القيمة العادلة	لم يتم تعريفها ولا الإشارة إليها من قبل النظام المحاسبي البنكي	يتم حيازتها لإعادة بيعها وتحقيق عائد في الأجل القصير	خصوم بالقيمة العادلة من خلال النتيجة	
----------------	----------------	--	--	--------------------------------------	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعيار ias39 والنظام المحاسبي البنكي

من خلال الجدول رقم (5) يمكن ملاحظة ثلاث نقاط أساسية في النظام المحاسبي البنكي:

- بروز تصنيف واضح للأدوات المالية في ميزانية البنك وفق متطلبات المعيار الدولي ias39
- دخول فئة كبيرة من أصول وخصوم الميزانية حيز تطبيق القيمة العادلة بعدما كانت تقاس بالتكلفة التاريخية مع ما يمثله ذلك من متابعة لتقلبات القيم وتسجيلها إما كخسائر وأرباح في النتيجة أو اعتبارها فوائض أو نواقص قيم في الأموال الخاصة.
- الاعتراف بفئة المشتقات المالية وتقييمها بالقيمة العادلة ضمن ميزانية البنك بعدما كانت تعتبر عمليات خارج الميزانية.

6. خصوصيات المحاسبة المصرفية من خلال ميزانية بنك Bnp-Paribas

من أجل إبراز مختلف الخصوصيات اعتمدنا على ميزانية Bnp Paribas لدورة 2016 (Rapport annuel، 2016) (الجدول رقم 6 موضح في الملحق). لقد تم إنشاء بنك Bnp Paribas في الجزائر منذ 17 عاما، حيث نجح في فتح عدة وكالات عبر التراب الوطني ويستمر حاليا في الاستثمار من أجل تطوير وكالات جديدة في وهران وسيدي يحي.

يقوم بنك Bnp Paribas بمنح القروض العقارية والاستهلاكية، ففي 2016 قدم ما يقارب 5000 قرض استهلاكي من أجل تمويل السلع المنتجة أو المركبة في الجزائر، كما يقوم هذا البنك أيضا بدور الوساطة لدعم التنوع في الاقتصاد عن طريق تمويل المشاريع المنتجة للثروة ولمناصب الشغل.

يتم عرض الميزانية الختامية لبنك Bnp Paribas في 2016/12/31 طبقا لأحكام القانون رقم 04-09 الصادر بـ 2009/07/23 المتعلق بمخطط الحسابات البنكي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وكذا قانون رقم 05-09 الصادر بـ 2009/10/18 المتعلق بإعداد ونشر القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية. وذلك وفق المبادئ العامة التالية: ثبات طرق التقييم؛ مبدأ الحذر؛ استمرارية الاستغلال

استنادا للجدول رقم 6 في الملحق، يتم ملاحظة مجموعة من الخصائص ترجع في الأساس إلى طبيعة النشاط البنكي.

أهم البنود المميزة لميزانية Bnp Paribas

- تخص العمليات البنكية في وقت واحد الأصول والخصوم في الميزانية، ففي الخصوم نجد الموارد التي جمعها البنك لتشغيله وفي الجانب الآخر الأصول التي استثمر فيها. فحسابات البنك المركزي، الصندوق، CCP نجدها في جانبي الميزانية، إذ تشير حساباتها المدينة (56.128.267KDA) إلى موجودات البنك لدى البنك المركزي، في الصندوق وفي مركز الصكوك البريدية، في حين تظهر الأرصدة الدائنة ديون البنك.
- تحتل حسابات الخزينة والصندوق أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك باعتبارها مؤسسات مالية الهدف منها هو خلق وإدارة النقود، هذا ما يفسر أن ميزانية Bnp Paribas تقوم على معيار السيولة المتناقصة، حيث ترتب عناصر الأصول في ميزانيتها من الأكثر إلى الأقل سيولة، بدءا من عمليات الخزينة وما بين البنوك (المجموعة 1) إلى الأموال الخاصة التي تحتل آخر الترتيب من خلال المجموعة الخامسة. ويبرر هذا الترتيب بأهمية السيولة في تسير القطاع البنكي وكثرة العمليات التي تعتمد عليها.
- يتم تنظيم حسابات Bnp Paribas بصورة أساسية حسب طبيعة العمليات المرتبة بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للبنك، فبينما تقاس أهمية المؤسسة الصناعية برأس مالها وقدراتها الإنتاجية (الثبتيات)، فإنه في المقابل تقيم أهمية Bnp Paribas بحجم عملياتها مع الزبائن، مع البنوك الأخرى وبخزنته.
- تترجم مختلف الأدوار التي يقوم بها البنك في ترتيب دقيق من خلال الحسابات المخصصة ضمن المخطط المحاسبي البنكي كما يلي: الأنشطة التي تكتسي أهمية بالنسبة للبنك والضرورية لملائته تتم من خلال سوق عمليات ما بين البنوك وهذا ما

يجعلها تحتل أعلى الميزانية. ثم يأتي دور البنك التقليدي الممثل في أنشطة الوساطة المالية من خلال حسابات مع الزبائن، أما أنشطة السوق المجسدة في العمليات على الأوراق المالية فتتمثلها حسابات المحفظة والقيم المالية.

- تخص المجموعة الثالثة في النظام المحاسبي المالي (SCF) حسابات المخزون والتي لا وجود لها في Bnp Paribas، حيث تخصص هذه المجموعة في البنك للعمليات على الأصول المالية في جانب الأصول وديون ممثلة بأوراق مالية في جانب الخصوم.
- عناصر الميزانية الممثلة في الأدوات المالية لأجل هي أكثر أهمية في البنك
- حسابات الزبائن في جانب الأصول تمثل أرصدة أكبر في Bnp-Paribas (146.317.053KDA) ما يمثل نسبة 58,78% من إجمالي الأصول والتي تعكس نشاط الإقراض، في حين لا يعكس هذا الحساب إلا الجزء غير المسدد من المبيعات في المؤسسات غير المالية وهذا ما يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي أصول المؤسسة، حيث يتحصل العملاء على آجال للدفع في الأجل القصير وبمبالغ محدودة.
- حسابات الادخار تحت الطلب ولأجل هي مخصصة قانونيا للبنوك بموافقة من هيئات الوصاية التي تسمح لها باستقبال أموال الجمهور.
- أهمية الحسابات الانتقالية (Comptes de transit): تتواجد بصورة أساسية في المجموعة الثالثة (عمليات الحافطة)، بالنظر إلى طبيعة نشاط البنوك والعدد الهائل من العمليات التي تقوم بها يوميا، حيث تتطلب هذه العمليات متابعة دقيقة في أجل لا يتعدى 24 ساعة في الكثير من الأحيان، مما يستدعي الاعتماد على حسابات مرحلية وحسابات تسوية كثيرة ونجدها في جانب الأصول والخصوم.
- تضم المجموعة الرابعة ممتلكات البنك الممثلة في التثبيات المعنوية (البراءات، الشهادات)، العينية (مباني، إنشاءات، معدات) والمالية (مساهمات في شركات أخرى).
- وجود حساب في جانب الخصوم يمثل خصوصية من خصوصيات المحاسبة البنكية الممثل في حساب أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة (Fonds pour Risques Bancaires Généraux): هو مؤونة تشكل بنص قانوني ولها طابع الاحتياط، تشكلها البنوك طبقا للنظام رقم 03-14 (النظام رقم 03-14 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات، 2014) لبنك الجزائر الذي ينص في المادة رقم 09 منه على تكوين مؤونات عامة على المستحقات الجارية بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3%. من مميزات هذه المؤونة أنها ليست من مؤونات المخاطر والأعباء، فهي بذلك نوع خاص غير موجهة لخطر بحد ذاته، لها طابع الاحتياط حيث تعتبر من الأموال الخاصة للبنك وغير قابلة للخصم جبائيا.
- وجود حسابات المستحقات الممثلة لجميع القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المسجلة في ميزانية البنك¹.
- يقوم البنك بجمع الموارد المالية التي تمكنه من منح القروض أو اقتناء الأصول المالية، لذا فإن جزء كبيرا من هذه الموارد يتم طلبه من البنك المركزي أو من بنوك وهيئات مالية أخرى أو من الزبائن. وهذا ما يظهر في ميزانية Bnp Paribas فديونها تجاه الهيئات المالية تفوق 4 مليار دينار، في حين تقارب الديون تجاه الزبائن 198 مليار الممثلة خصوصا في حسابات الادخار التي شهدت زيادة تقدر بـ 7,7% مقارنة بسنة 2015. وبذلك تمثل الديون في ميزانية Bnp Paribas ما نسبته 81% من قيمة الخصوم، في حين تمثل الأموال الخاصة بنسبة 10,5% من مجموع الخصوم.

7-خاتمة:

نظرا لخصوصية النشاط المصرفي والأهمية التي يحظى بها في مجال التنمية الاقتصادية، قام بنك الجزائر انطلاقا من النظام المحاسبي المالي باعتماد إطار محاسبي خاص بالبنوك والمؤسسات المالية. تقدم الميزانية المصرفية باعتبارها قائمة مالية مركزية في إطار هذا النظام المحاسبي البنكي مجموعة من الخصوصيات المحاسبية معبرة عن طبيعة النشاط المصرفي

الذي يتميز بنوع من التعقيد وكذلك مختلف الأهداف المرتبطة بالمعلومة المالية التي ينبغي توفيرها والتي تتعدى الإطار التقليدي لأي معلومة محاسبية.

لقد حاولنا من خلال هذا المقال إبراز أهم الخصوصيات التي تتميز بها الميزانية المصرفية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. أهمية السيولة المصرفية من خلال حسابات المجموعة الأولى. المؤسسة المصرفية هي مؤسسة تقوم بخلق النقود وإدارة السيولة. وهذا ما يفسر العلاقات التي تربط البنوك فيما بينها (ما بين البنوك) وعلاقتها مع البنك المركزي. هذا أيضا ما يفسر اعتماد الميزانية المصرفية على مبدأ السيولة المتناقضة على العكس من المؤسسات التجارية أو الصناعية الأخرى؛
 2. وجود تناظر ظاهري فيما يخص المجموعتين الثانية والثالثة في الميزانية يقابله عدم تناظر من حيث السيولة المرتبطة بها. غالبا ما يحدث أن تكون الخصوم أكثر سيولة من الأصول، فالقروض (المجموعة الثانية) التي تمنحها البنوك في الأجل المتوسط والبعيد المسجلة في جانب الأصول تقابلها تعهدات (خصوم) نحو الزبائن عادة ما تكون في الأجل القصير. وأيضا الحال بالنسبة للسندات والأوراق المالية (المجموعة الثالثة)؛
 3. استقلالية الأصول عن الخصوم المصرفية وعدم تكريس مبدأ التخصيص الموجود على مستوى ميزانية المؤسسات التجارية والصناعية. إن البنك باعتباره وسيطا ماليا بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز ملزم بمكافأة أصحاب الودائع بغض النظر عن المردودية التي يحصل عليها من قبل المقرضين، فهو بذلك يتحمل كل المخاطر الناجمة؛
 4. الامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية من خلال اللجوء إلى استخدام أساس القيمة العادلة. بالرغم من أن البنوك ليست المعنية الوحيدة بتطبيق المعايير الدولية إلا أن تركيبة ميزانيتها المشككة أساسا من أصول وخصوم مالية لها تأثير حاسم على قيمتها عند اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس.
- مما سبق، تتأكد صحة الفرضيات التي طرحت في المقدمة وهناك مجموعة من الاقتراحات الخاصة والعامّة التي من الممكن تقديمها التي لا تقتصر بالضرورة على الميزانية المصرفية في إطار النظام المحاسبي البنكي يمكن إيجازها فيما يلي:
1. ضرورة أن يقوم بنك الجزائر بإعداد دليل تطبيقي يتضمن أهم المسائل المتعلقة بإعداد القوائم المالية المصرفية. ذلك أن القانون 04/09 والقانون 05/09 لا يوفران إلا الإرشادات العامة. وأيضا أهمية اعتماد كل الإجراءات الكفيلة بضمان استقرار النظام المصرفي ككل؛
 2. ضرورة اقتراح نماذج مبسطة للميزانية تتماشى مع متطلبات البنوك الجزائرية وتراعي خصوصيتها، إن النموذج الوحيد الموضح في القانون 05/09 يخدم المصارف الكبرى الذي تقوم بإعداد حسابات موحدة؛
- العمل على صعيد عدة مستويات تكوينية قصد الإلمام بجوانب المحاسبة البنكية: التكوين الجامعي، التكوين المهني وحتى التكوين المتواصل داخل المؤسسات المصرفية.

8. قائمة المراجع:

- النظام المحاسبي البنكي (05/09). النظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، يتضمن إعداد الكشف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها. الجريدة الرسمية العدد 76 . الجزائر.
- النظام المحاسبي البنكي (04-09). النظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 ، يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية. الجريدة الرسمية العدد 76 . الجزائر.
- النظام المحاسبي المالي. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 . الجزائر.
- بنك الجزائر. (16، 2، 2014). النظام رقم 14-03 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤنات. الجريدة الرسمية العدد 56 بتاريخ 25 سبتمبر 2014 . الجزائر

- Caudal, J.-P. (2016). *Traité de Comptabilité Bancaire: Doctrine et pratique*, 2ème édition. Paris: RB Edition.
- Charréron, C., Formagne, M., & Grillet-Brossier, S. (2018). *Le bilan d'une banque*, 2eme édition. Paris: RB éditions.
- De Coussèrgues, S., Bourdeaux, G., & Péran, T. (2017). *Gestion de la banque: Normes et réglementation à jour, Nouvelles stratégies bancaires (éd. 8ème)*. Paris: Dunod.
- Deschamps, C., & Soichot, J. (2002). *Economie et Gestion de la Banque*. Paris: EMS éditions.
- Djazair, B.-P. E. (2016). *Rapport annuel*. Alger.
- Formagne, M. (2018). *Introduction à la comptabilité bancaire*, 3ème édition. Paris: RB Edition.
- Karyotis, C. (2017). *L'essentiel de la Banque, Collection les carrés*. Paris: Gualino Editeur. Paris: Collection les carrés, Gualino Editeur.
- Ogien, D. (2016). *Comptabilité et audit bancaires : Normes françaises et IFRS*. Paris: 5ème édition, Dunod.
- Raffournier, B. (2006). *Les normes comptables internationales (IAS)*, 3ème éd. Paris: Economica.

9. ملاحق

الجدول 6: ميزانية بنك BNP Paribas الجزائر لسنة 2016

31/12/2016	31/12/2015	الخصوم بآلاف الدينارات	31/12/2016	31/12/2015	الأصول بآلاف الدينارات
-	-	البنك المركزي	56.128.267	48.291.206	الصندوق، البنك المركزي، CCP
4.319.491 4.319.491 -	4.280.218 4.280.218 -	ديون اتجاه الهيئات المالية -تحت الطلب -لأجل	-	-	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
197.919.388	192.778.690	ديون اتجاه الزبائن	9.884.323	4.447.866	أصول مالية جاهزة للبيع
25.871.245	24.023.091	حسابات الادخار			
25.871.245	24.023.091	-تحت الطلب			
-	-	-لأجل			
172.048.143	168.755.598	ديون أخرى			
142.139.849	126.847.602	-تحت الطلب	18.266.128 538.321 17.727.807	45.957.808 559.762 45.398.046	سلفيات ومستحقات على الهيئات المالية -تحت الطلب -لأجل
29.908.294	41.907.996	-لأجل			
61.702	61.702	ديون ممثلة بورصة مالية			
61.702	61.702	-سندات الصندوق			
1.278.555	1.275.612	ضرائب جارية خصوم			
2.158	101.148	ضرائب مؤجلة خصوم	146.317.053 13.116.141 11.946.268 121.254.645	139.202.453 17.913.759 12.562.796 108.725.898	سلفيات ومستحقات على الزبائن -حسابات عادية مدينة -حقوق تجارية -حسابات أخرى على الزبائن
10.644.193	21.712.179	خصوم أخرى			
3.741.486	3.945.417	حسابات التسوية			
526.838	334.344	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
-	-	إعانات التجهيز			
4.169.638	3.997.183	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	1.148.051	1.618.950	ضرائب جارية أصول

-	-	ديون	977.685	785.741	ضرائب مؤجلة أصول
10.000.000	10.000.000	رأس المال	6.019.899	3.493.447	أصول أخرى
1.000.000	1.000.000	احتياطات	2.050.266	1.110.977	حسابات التسوية
(23.555)	(18.131)	فارق التقييم	17.675	17.675	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
-	-	فارق إعادة التقييم	-	-	العقارات الموظفة
11.619.173	9.395.708	مبالغ مرحلة	7.823.689	7.395.756	تثبيتات مادية
			279.994	265.657	تثبيتات معنوية (غير مادية)
3.653.962	3.723.465	نتيجة السنة المالية	-	-	فرق الاقتناء
248.913.031	252.587.536	مجموع الخصوم	248.913.031	252.587.536	مجموع الأصول

المصدر: التقرير السنوي لبنك BNP Paribas الجزائر لسنة 2016 (الصفحة 13)

https://www.bnpparibas.dz/wp-content/blogs.dir/sites/4/2017/08/Rapport-Annuel-2016_BNPPED.pdf